الملخص باللغة العربية

ملخص الرسالة

إن أهم ما يمكن رصده من تطورات على الساحة العربية، أن تجربة العمل العربي المشترك بشكل عام ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص على امتداد نصف قرن من الزمان فاشلة بمعظم المقاييس. ابتداء من قيام جامعة الدول العربية، وانتهاء بدخول العراق للكويت عام ١٩٩٠، وما تبعها من اندلاع حرب الخليج الثانية. وما ترتب على ذلك من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، واتفاقيات أسلو عام ١٩٩٣، مرورا بالقمم العربية وإنشاء التجمعات الإقليمية. فخلال ما يقارب من خمسين عاما لم تستطع جامعة الدول العربية إنجاز ما يمكن ذكره في مجال العمل العربي المشترك.

في ظل هذا الفشل الذريع نجد أن العالم يخضع لإعادة هيكلة على نطاق واسع، وأن النظام الدولي الجديد ونظمه الإقليمية المختلفة يعاد تشكيلها في إطار الظروف والتطورات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر.

وفي مقدمة النظم التي يعاد تشكيلها النظام الإقليمي العربي، الذي يضم الثروة النفطية الكبيرة، ويشهد صراعا عربيا صهيونيا يمتد لأكثر من نصف قرن، حيث يتم إعادة تقسيم الوطن العربي ليتماشى هذا التقسيم مع المتغيرات التي أفرزها النظام الدولي الجديد، والتي من أبرز ملامحها إقامة تكتلات اقتصادية كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق بدأ الحديث عن ترتيبات اقتصادية للمنطقة تهدف لتعزيز التعاون الإقليمي بحيث يتم تدعيم أوجه التعاون الاقتصادي باعتبارها قادرة على تحقيق الأهداف السياسية. وبناء على ذلك تم طرح المشروعان "الشرق أوسطي" و "الأورو – متوسطي" في المنطقة العربية، بهدف إخضاع الوطن العربي لترتيبات أمريكية صهيونية تتمثل في المشروع "الشرق أوسطي" وترتيبات أوروبية تتمثل في المشروع "الأورو – متوسطي ويرتكز هذان المشروعان على أسس استراتيجية سياسية واقتصادية، حيث تعد هذه الأسس عامل تنافس بين القوى الكبرى في العالم.

وتنبع أهمية هذه الرسالة أيضا من خلال إبرازها للأزمة الفكرية التي يمر بها الوطن العربي في ظل غياب المشروع النهضوي العربي البديل في مضمار التطورات التي يشهدها النظام الدولي الجديد، والترتيبات الإقليمية والدولية المنبثقة عن هذه التطورات، خاصة في ضوء وجود تنافس دولي يهدف إلى بناء تكتلات اقتصادية وسياسية تحافظ على الوجود الغربي في الوطن العربي، مع بروز تقاطع وتضارب المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الفاعلة في هذا النظام في المنطقة العربية.

كما ركزت هذه الدراسة على إبراز ما يشهده العالم من تحولات وتطورات اقتصادية تقودها منظمة التجارة العالمية، التي تسعى إلى تحرير القطاعات الاقتصادية عبر فرض قانون جديد ينظم قضايا التجارة الدولية، المتعلقة بالزراعة والصناعة وقطاع الخدمات بالإضافة للاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية التي يتم إدخالها لأول مرة ضمن قوانين التجارة الدولية. حيث تبين هذه الدراسة أن البلدان الأكثر تطورا هي التي تستفيد من تحرير المبادلات التجارية، باعتبار أن هذه البلدان تتمتع ببنية اقتصادية متطورة تسمح بفتح أبواب المنافسة الدولية على مصرعيها، بيد أن العديد من البلدان النامية – ومن بينها الدول العربية تعاني من الضعف وعدم القدرة على المنافسة الدولية، لذا يتوقع أن تلحق أضرارا وخسائر في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة الذي يقوم على وجود الحماية الجمركية، إضافة إلى قلة التكنولوجيا المستخدمة فيه.

تنطلق هذه الدراسة من فكرة أن النظام الدولي الجديد يرتكز في الأساس على إقامة التكتلات الاقتصادية التي تتمتع بدرجة عالية من التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين مراكز القوى الفاعلة في هذه النظام وهي الولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، فيما تحاول الصين أن تجد لها مكانا فاعلا ضمن هذه القوى.
وقد وضحت هذه الدراسة أن الدول النامية التي تنتمي إليها الدول العربية يعاني اقتصادها من حالة من الضعف والتخلف والتفكك. ويتوقع أن يلحق بها خسائر نتيجة توقيعها على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتسعى هذه الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، حيث ظهرت مجموعة ال ١٥ التي تمثل الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية وجزر الكاريبي، أما في الوطن العربي فقد وقعت الدول العربية على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تم الاتفاق على بدأ العمل بها عام ٢٠٠٧.

وإذا ما أدركنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي ٧٥% من دول العالم، وحوالي ٨٠% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي ٧٨% من التجارة العالمية لأدركنا مدى الآثار التي تتركها تلك التكتلات الاقتصادية على اقتصاد العالم الجديد وتوجهاته، خاصة إذا علمنا أن منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام التكتلات الاقتصادية والعالمية.

لذلك فإن عملا عربيا موحدا وجادا يبدأ بالبعد الاقتصادي، يمثل الخطوة الأولى في طريق المواجهة العربية لمتغيرات النظام الدولي والمشاريع الإقليمية والتكتلات الاقتصادية المنبثقة عنه، وهذا لا يتم إلا في إطار المراجعة الشاملة لدور وفعالية مؤسسات العمل العربي المشترك لإحداث التغير المطلوب والذي يتكيف مع قيم الحقبة الجديدة من النظام الدولي الجديد.